

دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري
**The role of Islamic banks in the financing of mini projects in Algeria:
 Case study of Al Baraka Bank of Algeria**

بعزيز سعيد¹، مخلوفي طارق²

¹ محبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، s.baaziz@yahoo.fr

² محبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، t_makhloufi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019-05-31

تاريخ القبول: 2019-04-20

تاريخ الاستلام: 2017-10-02

ملخص:

نظرا للأهمية التي باتت تحظى بها المشاريع الصغيرة في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية والإجتماعية وبالنظر إلى المشاكل والمعوقات التي تعترضها، وبالأخص مشكل التمويل نظرا لخصوصياتها، الأمر الذي يحذر من تنميتها وتطورها، تحاول هذه الدراسة تبين دور المصارف الإسلامية في تلبية الإحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة. إذ تهدف إلى توضيح أهمية المصارف الإسلامية في دعم قطاع المشاريع الصغيرة بالإرتكاز على دراسة وتقييم الدور الذي يلعبه بنك البركة الجزائري في هذا المجال، كما تم إستخدام المنهج التحليلي الوصفي في الدراسة لتوضيح مختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة واستخدام الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تلعب دورا هاما في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال الأدوات والصيغ المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والملائمة لطبيعة هذه المشاريع، كما أن لبنك البركة الجزائري إسهامات في إتاحة التمويل لهذه المشاريع، بالرغم من ضآلة مساهماته إلا أنه يبقى متميزا في هذا المجال في الجزائر.

كلمات مفتاحية: مصارف إسلامية، تمويل إسلامي، مشاريع مصغرة، بنك البركة الجزائري.

تصنيف JEL : G21، G32.

Résumé:

Vu l'importance revêtue par les mini-projets dans les stratégies de développement économique et social, et au vu des problèmes et obstacles qu'ils rencontrent, notamment le problème de leur financement, ce qui limite leur développement et évolution, on a jugé utile de traiter de ce sujet. Cette étude vise à mettre en évidence l'importance des banques islamiques dans le soutien du secteur des mini-projets en examinant le rôle joué par la banque al baraka d'Algérie dans ce domaine. Afin de développer les différents concepts et définitions abordés dans cette étude, on a adopté l'approche descriptive analytique, en utilisant les différents outils statistiques adéquats pour l'analyse de l'ensemble des données et informations.

On conclut de cette étude, que les banques islamiques jouent un rôle primordiale dans le financement des mini-projets, grâce à leurs outils et dispositifs islamiques conformes à la chariaa et adaptés aux spécificités de ces projets. Dans ce cadre, la banque al baraka d'Algérie contribue considérablement dans le financement de ces projets, mais cette contribution reste faible, néanmoins cette banque demeure remarquable dans ce domaine.

Mots-clés: Banques islamiques, Financement islamique, Mini-projets, Banque Al baraka d'Algérie.

JEL Classification: G21, G32.

1. مقدمة:

تسعى دول العالم وخاصة النامية منها إلى تنمية وتطوير مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا، لذلك تعمل مجمل الدول على اتخاذ مختلف الإجراءات والتدابير الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف، ومن هذا المنطلق احتل قطاع المشاريع المصغرة مكانا هاما في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث يرى الاقتصاديون أن تطوير مثل هذه المشاريع وتشجيع إقامتها يعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقات الإنتاجية من ناحية والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى.

لكن بالرغم مما يراه أصحاب هذا الاتجاه أن هذه المشاريع بالرغم من تميزها بخصائص تمكنها من اعتلاء مركز هام في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن تنميتها وتطويرها يظل مقيدا بضرورة إزالة المشاكل والمعوقات التي تعترضها، وبالخصوص مشكل التمويل نظرا لخصوصيتها، ومن هنا سعت الدول والهيئات الدولية إلى بحث سبل تطويرها وتنميتها ومن هنا احتل موضوع الصناعة المصرفية الإسلامية أهمية بالغة ضمن استراتيجيات وخطط هذه الهيئات لما يمكن أن تلعبه في تحقيق أهداف تنمية هذا القطاع بما توفره من أدوات ومنتجات تطرح نفسها كبديل أمثل لتلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع. وفي ظل أهمية الدور الذي باتت تلعبه المصارف الإسلامية في تنمية هذه المشاريع وإزالة عقباتها التمويلية، نجد أن المصارف الإسلامية في الجزائر تساهم في تنمية هذه المشاريع بتوفير التمويل اللازم لها على غرار تجربة بنك البركة الجزائري، وذلك تبعا للأهمية التي أولتها السلطات الجزائرية لتنمية وتطوير تلك المشاريع ضمن خططها التنموية.

1.1 إشكالية البحث:

تتضح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث الذي نطرح تساؤله كمايلي:

فيما يتجلى دور المصارف الإسلامية في تلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع المصغرة؟ وفيما تتمثل إسهامات بنك البركة الجزائري في تعزيز تمويل هذا النوع من المشاريع في الجزائر؟

2. مدخل مفاهيمي للمشاريع المصغرة وأهمية المصارف الإسلامية في تمويلها:

1.2 المشاريع المصغرة بين أهميتها الاقتصادية والاجتماعية ومشاكلها التمويلية:

1.1.2 تعريف المشاريع المصغرة:

مصطلح المشاريع المصغرة مصطلح واسع، انتشر استخدامه مؤخرا، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة مصغرة تستخدم عدد معين من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها ولكنه يشمل كذلك مجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية¹. وعموما لا يوجد اتفاق في الأدبيات الاقتصادية حول تعريف موحد للمؤسسات أو المشاريع المصغرة، ويكمن هذا الاختلاف في المعايير التي يمكن اتباعها لتعريف المؤسسة المصغرة، وذلك نظرا لاختلاف الأنظمة والقوانين الداخلية والبيئات. وفي هذا السياق سنحاول ذكر تعريف البنك الدولي والمشرع الجزائري لهاته المشاريع على سبيل المثال لا الحصر:

يعرف البنك الدولي المؤسسة المصغرة على أنها تلك المؤسسات التي تضم أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية أقل من 100 ألف دولار أمريكي².

ويعرفها المشرع الجزائري بأنها: "مؤسسة تشغل من عامل 1 إلى تسعة 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين 20 مليون دج أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة 10 ملايين دج"³.

2.1.2 خصائص المشاريع المصغرة:

- انخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل⁴؛
- سرعة تغير الإنتاج وسهولة تكيفه حسب احتياجات المستهلكين انسجاما ومراعاة لاحتياجات السوق؛
- عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة وبساطة آلات وأدوات العمل؛
- سرعة وسهولة الاتصال فيها بما يمكنها من التكيف والتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

3.1.2 أهميتها الاقتصادية والاجتماعية في التنمية:

- تلعب المشاريع المصغرة دورا بارزا وهاما في تطوير كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسنستعرض فيما يلي دورها المؤثر على مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- دمج المدخرات البسيطة في العملية الإنتاجية، بسبب صغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في المشاريع المصغرة، وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج وبالتالي زيادة الدخل⁵؛
 - توفير النقد الأجنبي وذلك إما عن طريق إنتاج سلع ذات فرص تصديرية أو إنتاج سلع بديلة للواردات؛
 - تخفيض نسبة البطالة وتوليد قيمة مضافة للمنتجات الوطنية كما؛
 - تعتبر البذور الأساسية للمشاريع الكبيرة؛
 - تلعب دورا هاما في الترابط الأممي بين الصناعات حيث تقوم ببعض المراحل الإنتاجية في صناعة بعض الأجزاء من الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبيرة⁶؛
 - ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية؛
 - التوظيف الأمثل للموارد البشرية إذ تعطي الفرصة لعدة فئات من المجتمع كالشباب والمرأة، لأن تصبح قوة فاعلة، وهو ما يسهل دخولها إلى العملية الإنتاجية من خلال تبني هذا النهج من المشاريع⁷؛
 - مساهمتها في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدلا من الاستهلاك لاسيما في المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية؛
 - تساهم في احتواء مشاكل المجتمع مثل التهميش والفراغ وما يترتب عليها من آفات اجتماعية خطيرة عن طريق خلق مناصب عمل تؤمن للأفراد والأسر الأمان والاستقرار الاجتماعي.

4.1.2 إشكالية تمويل المشاريع المصغرة:

- يعد نقص التمويل اللازم للمشاريع المصغرة من أهم المشكلات التي تواجهها، بل الأكثر من هذا فهو مشكلتها الرئيسية وأساس مشكلاتها الأخرى، وهذا ما سوف نبينه فيما يلي⁸:
- **ضيق نطاق التمويل المتاح:** تعاني المشاريع المصغرة في الدول النامية من فجوة تمويل متنامية، وهذا بسبب نقص المدخرات المحلية من جهة وتجاهل البنوك للاحتياجات التمويلية لقطاع المشاريع المصغرة.
 - **التركيز على الضمانات:** عدم امتلاك هذه المشاريع لضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح، إذ تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل.
 - **طول مدة الإجراءات:** تعاني المشاريع المصغرة من إضاعة جزء مهم من وقتها للحصول على التمويل من خلال الالتزام بالمعايير المحاسبية والائتمانية والشخصية، وهو ما قد يصعب توافرها في هذه المشاريع.

- **سعر الفائدة:** يعد سعر الفائدة من المعوقات الكبيرة لنشاط المشاريع المصغرة، فهي مرتفعة بالقدر الذي يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض والإشراف عليها، وهذا يتسبب في ارتفاع تكلفة التمويل بالمقارنة مع متوسط العائد على المال المستثمر من المشروع، مما يقود إلى الخسارة أو التوقف عن النشاط، كما أن هناك شريحة واسعة من أصحاب المشاريع في الدول الإسلامية ترفض التعامل بالربا⁹.

- **ضعف نظام الرقابة والمتابعة الميدانية:** مما يعني ترك المجال لصاحب المشروع المصغر لاستخدام التمويل في غير ما خصص له، وهو ما يمثل إهدار للتمويل، وإنذارا بعدم قدرته على سداذه.

2.2 مفهوم المصارف الإسلامية وأهميتها في تمويل المشاريع المصغرة:

1.2.2 مفهوم المصارف الإسلامية ومؤشرات تطورها في العالم:

1.1.2.2 مفهوم المصارف الإسلامية:

بالرغم من اختلاف زوايا رؤى الباحثين في تحديد مفهوم المصارف الإسلامية، إلا أن جل التعريفات تجمع على أنها مؤسسات مالية تقدم أعمالا مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفيما يلي نورد بعض هذه المفاهيم على سبيل المثال لا الحصر:

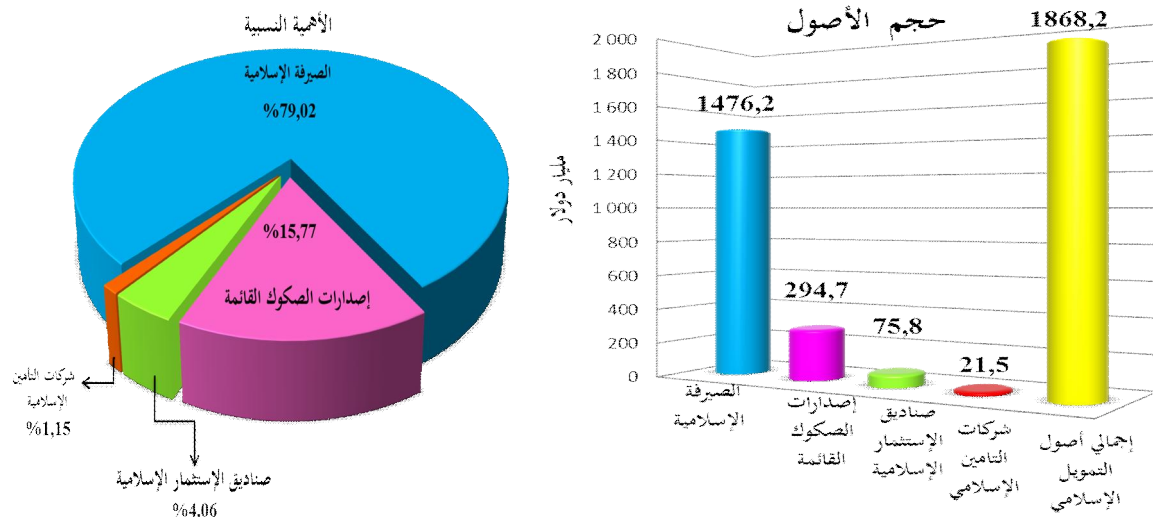
عرفها الدكتور أحمد النجار رائد فكرة البنوك الإسلامية في كتابه "بنوك بلا فوائد" أنها تمثل أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل الأخلاق التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية¹⁰.

كما عرفت على أنها مؤسسات مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية¹¹.

2.1.2.2 بعض المؤشرات حول تطور قطاع الصيرفة الإسلامية عالميا:

أحرزت الصيرفة الإسلامية تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المؤسسات والأصول منذ نشأتها في أواخر الستينيات من القرن الماضي، وتعتبر واحدة من أسرع القطاعات المصرفية نمواً، وهو ما تدل عليه الإحصائيات على تطور ونمو هذا القطاع، والتي يمكن أن نستدل عليها بالاعتماد على حصة الصيرفة الإسلامية في إطار سوق التمويل الإسلامي العالمي. وهو ما يوضحه الشكل رقم (01).

شكل رقم (01): أصول التمويل لقطاع الصيرفة الإسلامية من إجمالي أصول التمويل الإسلامي



المصدر: عبد المنعم هبة، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية [على الخط]، في: صندوق النقد العربي، 2016، جويلية، متاح على: <https://www.researchgate.net> < (حمل بتاريخ 2017/04/21)، ص 8.

من حيث التوزيع القطاعي لأنشطة التمويل الإسلامي، يعد نشاط الصيرفة الإسلامية من أبرز أنشطة التمويل الإسلامي بإجمالي أصول تقارب 1.5 تريليون دولار، تشكل ما يقارب من 80% من إجمالي سوق التمويل الإسلامي، يليه نشاط إصدار الصكوك الإسلامية بإجمالي أصول 295 مليار دولار تشكل 16%، ثم أنشطة الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وأنشطة التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (شركات التكافل) بأهمية نسبية لازالت ضئيلة بمحدود 5% من إجمالي سوق التمويل الإسلامي العالمي.

2.2.2 أهمية المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة:

تبرز أهمية دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة من رسالة المصارف الإسلامية المستمدة من مبادئ الإسلام الحنيف، فرسالة المصارف الإسلامية تتلخص في تخليص الأمة والفرد المسلم من التبعية الاقتصادية من خلال استخدامها لوسائل وأدوات عملية مستندة إلى الأسس الشرعية التي تجعل مصلحة الفرد المسلم هي أساس كل المصالح.

إن المصارف الإسلامية تلعب دورا فاعلا وإيجابيا في تمويل المشاريع الصغيرة التزاما بمبادئها التي تتمثل في تحريض الفرد المسلم وحثه على العمل، مما يترتب عليه تحريره وتخليصه من السلبية والتكاسل والتبعية لأصحاب رؤوس الأموال المستغلة، وذلك عن طريق الأساليب والأدوات التي يستخدمها، والتي تتلاءم مع طبيعة المشاريع الصغيرة، ومن أهمها صيغ المشاركة، الإجارة، المراجعة والقرض الحسن... إلخ، هذه الصيغ وغيرها التي تنمي في الفرد المسلم روح الاستقلالية والثقة بالنفس، والتي تعد من أساسيات نجاح المشروع الصغير سواء كان متمثلا في مشاريع أصحاب المهن أو مشاريع الحرفيين أو مشاريع الشباب وخريجي الجامعات أو مشاريع المرأة¹².

3. بدائل التمويل الإسلامي الملائمة للمشاريع الصغيرة:

في ظل المشاكل التمويلية للمشاريع الصغيرة عن طريق البنوك الربوية، والتي يظهر فيها جليا عدم قدرة هذا النوع من التمويل على التكيف مع خصائص هاته المشاريع، نجد أن التمويل الإسلامي الذي تتيحه الصيرفة الإسلامية يعد كبديل مناسب للقضاء على المشاكل التمويلية التي تواجه المشاريع الصغيرة. ومن خلال هذا المحور سوف نحاول إلقاء الضوء على مفهوم التمويل

الإسلامي، بيان الفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، وتقديم مختلف صيغ التمويل الإسلامي الملائمة للمشاريع المصغرة.

1.3 مفهوم التمويل الإسلامي:

سوف نذكر أهم التعاريف التي تطرقت إلى التمويل الإسلامي¹³:

- تعريف الدكتور فؤاد السرطاوي: "أن يقدم الشخص شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح، تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري".
- تعريف محمد البلتاجي: يعرفه على أنه تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.3 بيان الفروقات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي للمشاريع المصغرة:

يتركز الفرق بين التمويل الإسلامي والتقليدي في النقاط الرئيسية التالية¹⁴:

- ملكية رأس المال: يستمر ملك رأس المال في التمويل الإسلامي للمالك بينما تنتقل الملكية لرأس المال للطرف الآخر في التمويل التقليدي.
- الربح والخسارة: يشترك الطرفان في الربح قل أو كثر حسب اتفاقهما في التمويل الإسلامي، بينما لا ترتبط الزيادة التي يحصل عليها الممول في التمويل التقليدي بنتيجة ربحية المشروع ولا بحصة المستفيد من التمويل. كما أن الخسارة تقع على رب المال في التمويل الإسلامي بينما لا يتحمل الممول في التمويل التقليدي أي خسارة. إلى جانب أن الربح في التمويل الإسلامي ربح حقيقي لأنه ناتج عن زيادة في عناصر الإنتاج بينما في التمويل التقليدي هو ربح وهمي.
- طبيعة نشاط الاستثمار: يقتصر التمويل الإسلامي على الأعمال الموافقة للشرع، بينما يمكن تمويل أي نوع من الأعمال في التمويل التقليدي، كما أنه يشترط في التمويل الإسلامي التركيز على المشاريع التي تبرز فيها عناصر الإنتاج بينما لا يشترط ذلك في التمويل التقليدي.
- بالنسبة لطبيعة التمويل: يتم التمويل الإسلامي عن طريق النقود أو عن طريق الأصول الثابتة، بينما التمويل التقليدي يكون التمويل عن طريق النقد فقط.

3.3 أدوات ومنتجات التمويل الإسلامي الملائمة للمشاريع المصغرة:

هناك العديد من الصيغ الاستثمارية الإسلامية على اختلاف أنواعها، تحقق لأصحاب المشاريع المصغرة احتياجاتهم بعيداً عن قنوات التمويل التقليدي، وفيما يلي نذكر أهم الصيغ التمويلية التي يمكن استخدامها في تمويل المشاريع المصغرة والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين هما:

1.3.3 أدوات التمويل القائمة على الملكية:

- المضاربة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج "العمل ورأس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين المكلفين باستثمار المال، حيث ينص العقد على توزيع الأرباح بنسب متفق عليها بين الأطراف، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال، إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط المضاربة¹⁵.

- المشاركة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسب المشاركة في رأس المال، ويطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها¹⁶.
- المزارعة: تعتبر أداة من أدوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية، وتعرف على أنها عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، بحيث يكون الناتج مشتركا، ولكن حسب حصص معلومة لكل منهم ولأجل محدد. وقد تكون الأرض والبذر من المالك، والعمل من المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك والبذر والعمل من المزارع¹⁷.
- المساقاة: هي عقد شراكة بين المالك والعامل، أين يقوم المالك بتقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) إلى العامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها¹⁸.
- المغارسة: هي تقديم الأرض المحددة للمالك معين إلى طرفٍ ثانٍ ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

2.3.3 أدوات التمويل القائمة على المديونية:

- المراجعة: وهي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء بضاعة أو تجهيزات للعميل بطلب منه، ثم يعيد بيعها له مع هامش ربح معين ومتفق عليه، ويعتبر الباحث سامي حمود أول من طور هذه الصيغة بعد أن أخذها عن كتاب الأم للإمام الشافعي، وأدخلها إلى النظام المصرفي الإسلامي¹⁹.
- التمويل بالتأجير: ومعناه بيع حق الانتفاع مع الاحتفاظ بحق التملك، يتضمن عملية تمويل رأسمالية أو تشغيلية لا تهدف للتملك، حيث أنه في البنوك الإسلامية يقوم هذا التمويل على أساس طلب عميل البنك الحصول على أصل من الأصول الثابتة للانتفاع بها كالعقارات أو المعدات والأدوات التي لا يستطيع العميل شراءها، أو لا يريد ذلك لأسباب معينة. ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل.
- الاستصناع: هو عقد وصيغة من صيغ التمويل يقوم بموجبه الصانع بصنع شيء محدد الصفات للطرف الآخر المستصنع، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع. وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع، إما حالا أو مقسما أو مؤجلا²⁰.
- بيع السلم: هو عقد يتم بموجبه دفع الثمن نقدا من قبل المشتري (البنك) إلى البائع الذي يلتزم بتسليمه سلعة معينة محددة في أجل معلوم، فهو بيع أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري²¹.

- القرض الحسن: هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو برد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما. ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال، إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة²².

4.3 مزايا تطبيق المنهج الإسلامي على التمويل للمشاريع المصغرة:

- من أهم مزايا تطبيق قواعد وصيغ التمويل الإسلامي على المشاريع المصغرة مايلي²³:
- تجنب الوقوع في حرج التعامل بالربا والمحرم شرعا بالكتاب والسنة وإجماع الفقهاء، كما يتضمن اختيار المشروعات الطيبة الحلال التي تركز على الضروريات والحاجيات.

- تنشيط نظام المشاركات الإسلامية، وهذا يلقي الحماس والحماية لدى الجهة الممولة والمستثمرين من بذل مزيد من الجهد والاجتهاد في تنشيط المشروعات بدلا من النظام الربوي الذي يقود إلى الكسل والالتكال.
- تقليل المخاطر الناجمة عن حدوث فشل في بعض المشاريع المصغرة بسبب عدم المتابعة المستمرة للمقاول، أما في حالة المشاركة بأي صيغة من الصيغ السابقة تكون هناك متابعة من الجهة الممولة.
- أحيانا تكون فوائد القروض أكثر من الأرباح المتوقعة من المشروع وهذا يسبب إرهاقا للمستثمر وربما يقود إلى الفشل، وأحيانا قد يعوق عملية إقامة المشاريع عندما يكون الربح المتوقع أقل من الفائدة.
- تبيان لعامة الناس أن الإسلام نظام شامل ومنهج حياة وأن تطبيق منهجه في مجال الاستثمار والتمويل سوف يحقق الخير لكافة الأطراف المشاركة.

4. واقع الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي في الجزائر:

1.4 نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية:

كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر²⁴. حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين. ويتعلق الأمر بكل من "بنك البركة الجزائري"، الذي تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991، ثم بعد ذلك تم إنشاء بنك جديد في هذا المجال في 20 أكتوبر 2008 وهو "مصرف السلام الجزائري"، في حين لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات. إضافة إلى ذلك، سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB، التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002.

2.4 حصة التمويل الإسلامي للمصارف الإسلامية من السوق المصرفية المحلية في الجزائر:

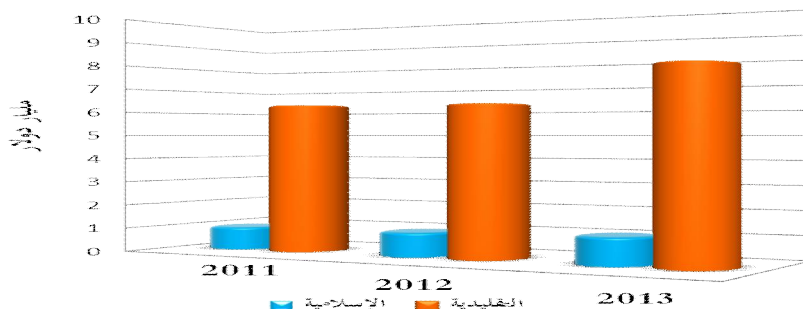
يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي، ادخارا وتمويلا، إذ تمثل حصة المصارف العمومية من إجمالي الأصول المصرفية 85.9% في حين أن المصارف الخاصة تبلغ حصتها 14.1%²⁵، ولا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2% من إجمالي النشاط المصرفي الجزائري. في حين أنها تمثل حوالي 15% من النشاط المصرفي الخاص. والجدول رقم (01) يوضح تطور التمويلات في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة في الجزائر في الفترة ما بين 2011-2013 بوحدة مليار دولار وسعر الصرف للسنوات الثلاث المذكورة.

جدول رقم (01): تطور التمويلات في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة في الجزائر

المصارف	تطور التمويلات			السنوات
	2013	2012	2011	
الإسلامية	1.123	1.004	0.961	
التقليدية	7.781	6.294	6.299	

المصدر: التقارير السنوية: بنك الجزائر، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام الجزائر، للسنوات (2011، 2012، 2013).

شكل رقم (02): مقارنة بين تطور تمويلات المصارف التقليدية والإسلامية الخاصة



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01).

5. دور بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر:

يعمل بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية، على تمويل المشاريع المصغرة وفق الصيغ الإسلامية المتعارف عليها، وهو يساهم بذلك في تعزيز التمويل لتلك المشاريع في ظل مشاكلها التمويلية، ومن خلال هذا المحور سنحاول إلقاء الضوء على إسهاماته في هذا المجال وفق السياق التالي:

1.5 تقديم بنك البركة الجزائري:

1.1.5 تعريف بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك برأسمال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأسمال يقدر بـ 500.000.000 دج، بدأ مزاوله نشاطاته فعليا خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة 44%، ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56%²⁶ في إطار قانون رقم 11-03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاوله جميع العمليات المصرفية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

2.1.5 مجالات تمويل بنك البركة الجزائري: وتتمثل هذه المجالات في²⁷:

- تمويل رأس المال العامل: يشمل على خدمات تمويلية للواردات أو شراء بضائع من السوق المحلي إضافة إلى خدمات تمويلية أخرى قصيرة الأمد.

- تمويل العقود للمقاولين: صممت هذه المزايا للمقاولين الذين يقومون بمشاريع حكومية ومشاريع هيئات شبه حكومية، ويقدم التمويل خلال فترة التشييد وكذلك بعد انتهاء فترة التشييد.

- تمويل المشاريع: يقدم البنك تمويل طويل الأجل للمشاريع الجديدة ولتوسعة المشاريع القائمة في مختلف قطاعات السوق المحلي.

2.5 مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر:

1.2.5 تمويل المشاريع المصغرة في إطار اتفاقية الشراكة مع برنامج التعاون الدولي الألماني:

يلعب بنك البركة الجزائري هذا الدور من خلال اتفاقية الشراكة التي جمعت بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الألمانية للتعاون التقني GTZ، تحت تسمية البرنامج الجزائري الألماني للتنمية الاقتصادية المستدامة DEVED، والذي يسعى لإتاحة التمويل لتنمية المشاريع المصغرة، من أجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي لممارسة نشاطاتهم الحرفية، وبمشاركة كل من شركة FIDES Algérie المختصة في إطلاق ودعم المؤسسات وبرامج التمويل المصغر في البلدان النامية، وبنك البركة الجزائري، أين تم إطلاق هذا البرنامج بولاية غرداية في نهاية سنة 2008²⁸. حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم

مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية بضمان المتابعة للحرفيين المتحصلين على التمويل.

وفيمايلي جدول يوضح الصيغ التي يعتمد عليها بنك البركة الجزائري في إتاحة التمويل للمشاريع المصغرة.

الجدول رقم (02): الصيغ المعتمدة من طرف بنك البركة في تمويل المشاريع المصغرة

الصيغة	المستفيد والمدة	المبلغ	الشروط
صيغة المشاركة	12-36 شهر الحرفيين والتجار الصغار	بالنسبة للاستغلال: 50.000 دج إلى 300.000 دج بالنسبة للاستثمار: 200.000 دج إلى 1.000.000 دج	- تمويل المشاريع القائمة والمدرّة للدخل؛ - توفر كل الوثائق التي تثبت الوضعية السليمة تجاه الهيئات الجبائية وغير الجبائية؛ - ألا يتعدى رقم أعمال التجار الصغار ما قيمته 3.000.000 دج؛ - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك، كما قد يطلب البنك كفالة شخصية في هذا المجال.
القرض الحسن	12-3 شهر يخص تمويل النساء المنظمة في مجموعات	من 10.000 دج إلى 40.000 دج	- أن تكون النساء في شكل مجموعات تضامنية؛ - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك؛ - السن أكثر من 18 سنة؛ - ألا يتجاوز الدخل الشهري الأجر الوطني الأدنى المضمون.
المراجعة المصغرة	14-10 شهر للنساء الماكثات في البيوت	من 30.000 دج إلى 70.000 دج	- أن تتمتع النساء الماكثات في البيوت بسيرة حسنة؛ - وجود شخص معنوي كضامن أمام البنك؛ - كما يطلب البنك كفالة شخصية وتضامنية.

Source : Hideur Nasser, **Financement participatif des TPE, expérience de la banque al baraka d'Algérie**, Séminaire sur le thème de l'installation de la PME en Algérie et en PACA, 06- 08 février 2010, Alger [en ligne], France: finances & conseil méditerranée, 2010, disponible en : <http://www.financesmediterranee.com> (Téléchargé le 20/04/2017), p14.

ومن جانب آخر فإن بنك البركة الجزائري عمل على توسعة خدماته التمويلية، سواء ما تعلق بتعزيز الصيغ الموجهة لتمويل المشاريع المصغرة، أو ما تعلق بتوسعة نطاقها، ويظهر ذلك في استحداثه لصيغة جديدة في سنة 2014 وهي صيغة الإجارة المصغرة، أطلقت في مرحلة تجريبية في منطقة وسط الجزائر ولم يتم تعميمها بعد، وتوسعة نطاق تمويل المشاريع المصغرة ليشمل جميع أنحاء البلاد عبر شبكة فروع البنك، وهو ما يتجلى في اتفاقية الشراكة التي تم إمضاؤها مع منظمة التعاون الإسباني CIDEAL، أين تم الشروع في تمويل النساء الحرفيات في منطقة العاصمة بداية من سنة 2012، بعد أن كان مقتصرًا على منطقة واحدة هي مدينة غرداية²⁹.

2.2.5 تمويل المشاريع المصغرة في إطار اتفاقية التعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف:

يمكن تقديم مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة في هذا الإطار على النحو التالي:

1.2.2.5 ملحة عامة عن الاتفاقية:

قام بنك البركة الجزائري بإمضاء اتفاق تعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية بتاريخ 22 مارس سنة 2004، ليكون وكيلا تقنيا لها في مجال استثمار أموال الزكاة ودعم المشاريع المصغرة، والتي ترجمت في إنشاء ما اصطلح على تسميته "صندوق استثمار أموال الزكاة"، حيث تنص الاتفاقية المبرمة بينهما على أن يقوم الصندوق بتمويل بعض المشاريع المتمثلة في³⁰: تمويل مشاريع دعم وتشغيل الشباب؛ تمويل مشاريع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛ تمويل المشاريع المصغرة؛ دعم المشاريع المضمونة لدى صندوق ضمان القروض (التابع لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛ مساعدة المؤسسات الغارمة القادرة على الانتعاش؛ إنشاء شركات بين صندوق استثمار أموال الزكاة وبنك البركة.

2.2.2.5 المراحل العامة للحصول على التمويل من صندوق استثمار أموال الزكاة:

يتقدم المستحق للزكاة بطلب الاستفادة من قرض حسن لدى اللجنة القاعدية المتواجدة على مستوى كل دائرة؛ تتحقق اللجنة من أحقيته على مستوى خلايا الزكاة في المساجد بالتعاون مع لجان الأحياء؛ بعد التحقق من أنه مستحق تصادق اللجنة القاعدية على طلبه؛ ترسل الطلبات المقبولة إلى اللجنة الولائية المتواجدة على مستوى كل ولاية لصندوق الزكاة؛ ترتب بعدها اللجنة الطلبات حسب الأولوية على أساس الأشد تضررا والأكثر نفعا؛ توجه قائمة خاصة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف؛ توجه قائمة خاصة إلى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاستدعاء المستحقين بغية تكوين ملف؛ توجه قائمة خاصة إلى بنك البركة بالمستحقين للتمويل لاستدعائهم لتكوين الملف؛ توجه القائمة الخاصة بالمستحقين في إطار تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة المصادق عليها من اللجنة الولائية إلى بنك البركة ليقرر البنك نهائيا قابلية تمويل المشاريع أم لا وهذا وفق المعايير التي يعتمدها عادة³¹.

3.2.2.5 الإجراءات لدى بنك البركة الجزائري فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة:

- يستدعى المستحق في هذه الفئة إلى بنك البركة لتكوين ملف وفق الإجراءات المعمول بها؛
- يوقع المستحق القرض الحسن المصغر؛
- يتولى البنك التسديد المباشر للمورد دون أن يسلم المال نقدا للمستحق؛
- يمكن أن يقدم البنك تمويلا تكميليا إن احتاج المشروع المصغر لذلك وفق الإجراءات المعتمدة لديه.

وفي إطار الاتفاقية مع بنك البركة تنص المادة 12 منها على تخصيص ما نسبته 37.5% من موارد صندوق الزكاة، لتقديم قروض حسنة لتمويل المشاريع المصغرة، كما أن تقديم القروض الحسنة لا يتم إلا بشروط معينة تدرس على مستوى اللجان القاعدية والولائية، وفقط عند تجاوز حصيلة الصندوق في كل ولاية مبلغ 05 ملايين دج. وتتراوح مبالغ القروض الحسنة ما بين 50 ألف دج و300 ألف دج، تسدد بأقساط شهرية خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات مع فترة سماح تمتد ما بين 04 و06 أشهر.

3.5 تقييم مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر:

1.3.5 تقييم مساهمة البنك في تمويل المشاريع المصغرة في إطار برنامج DEVED:

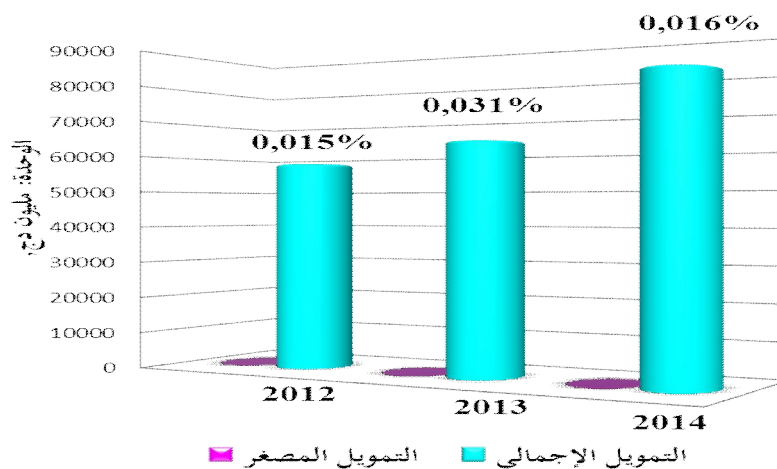
عرفت انطلاقة البرنامج تمويل 50 مشروع في سنة 2009 في مدينة غرداية في شكل قروض حسنة، ليصل هذا العدد إلى 1000 قرض حسن لتمويل النساء الماكثات في المنازل إضافة إلى 130 مشروع اقتصادي على أساس التمويل بالمشاركة في سنة 2012، وفيما يخص التمويل بصيغة المراجعة المصغرة فتشير الإحصائيات إلى أنه قد تم تمويل حوالي 125 امرأة لها مشروعات اقتصادية، وذلك إلى غاية نهاية شهر نوفمبر من سنة 2013³². وفيما يلي جدول يبين حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة ما بين 2012-2014.

جدول رقم (03): حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة لدى بنك البركة الجزائري (مليون دج)

نوع التمويل / السنوات	2012	2013	2014
التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة	8.8	20	13
التمويل الإجمالي	57891	63354	80627
نسبة التمويل الإسلامي المصغر إلى إجمالي التمويل	%0.015	%0.031	%0.016

المصدر: تقرير بنك البركة الجزائري لسنتي 2012، 2014 [على الخط]، متاح على: <http://albaraka.com>.

شكل رقم (03): حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة لدى بنك البركة الجزائري



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يوضح الشكل رقم (03) حجم التمويل الإسلامي الممنوح للمشاريع المصغرة من قبل بنك البركة الجزائري، إذ نلاحظ من خلاله أنه قد بلغ في سنة 2012 ما قيمته 8.8 مليون دج بالمقارنة مع إجمالي التمويل لنفس السنة والذي بلغ 57891 مليون دج ليرتفع بنسبة 56% ليصل إلى ما قيمته 20 مليون دج في سنة 2013، أين سجل حجم التمويل الإجمالي قيمة 63354 مليون دج لنفس السنة، لينخفض بعدها حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة خلال سنة 2014 بنسبة 35% وقدرت قيمته بـ 13 مليون دج مقارنة بحجم التمويل الإجمالي الذي قدر بـ 80627 مليون دج لنفس السنة.

وهي نسب منخفضة جدا وتكاد تكون معدومة إذا ما قورنت بحجم التمويل الممنوح من طرف البنك لتلك السنوات، حيث لم تمثل نسبة التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة في السنوات الثلاث من 2012 إلى 2014 سوى 0.015%، 0.031%، 0.016% من حجم التمويل الكلي على التوالي.

وكتقييم مبدئي لدور بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة في إطار اتفاقية الشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، يمكن القول أنها تعتبر محاولة متميزة لتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها دوليا في هذا المجال، من خلال الصيغ المقترحة ضمن هذه التجربة، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب في الوقت الراهن إجراء تقييم شامل لهذه التجربة، وذلك لأسباب تتعلق بحدثة هذه التجربة، وكذا لأسباب تتعلق بصعوبة إجراء تقييم شامل لغياب المعلومات الكافية.

2.3.5 تقييم مساهمة البنك في تمويل المشاريع المصغرة في إطار اتفاقية التعاون مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف:

في إطار هذه الاتفاقية لدينا عدد المشاريع الممولة من خلال تمويل بنك البركة الجزائري باستثمار أموال صندوق الزكاة بصيغة القرض الحسن خلال الفترة 2004-2014، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (04): تطور عدد القروض الحسنة منذ نشأة صندوق الزكاة

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014
عدد القروض	256	466	857	1147	800	1400	858	1125	1338	1030
المجموع	9277									

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تطور ونمو صندوق الزكاة: تنامي الاستثمار في صندوق الزكاة [على الخط]، متاح على: <http://www.marw.dz> < (أطلع عليه بتاريخ 2017/04/21).
- تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2014 [على الخط]، متاح على: <http://albaraka.com> <.

يشير الاتجاه العام في الجدول رقم (04) إلى ارتفاع عدد المستفيدين من القروض الحسنة من سنة إلى أخرى، مما يؤكد على مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المشاريع المصغرة، حيث بلغ عدد المستفيدين من القروض الحسنة سنة 2014 ما يقارب 1030 إذا ما قارناه بسنة 2004 أين تم تقديم 256 قرض، في حين يمثل العدد الإجمالي للمستفيدين من القروض الحسنة منذ نشأته 9277 قرض، وهو رقم وإن كان صغيرا، إلا أنه كلما زاد حجم حصيلة الصندوق، كلما تمكن من إتاحة التمويل للمشاريع المصغرة، وهو ما يظهر الأثر التنموي المستدام، الذي يمكن أن تلعبه هذه التمويلات في المنافع الاقتصادية.

وما يمكن قوله فيما يتعلق بالتمويل الذي يمنحه بنك البركة الجزائري نيابة عن صندوق استثمار أموال الزكاة، هو انخفاض حجم التمويل الإسلامي للمشاريع المصغرة، ومرد ذلك هو أن المبالغ المخصصة للقروض المصغرة الحسنة لا تتجاوز 37.5% من مجموع حصيلة الزكاة حسب ما ذكرناه سابقا في إطار المادة رقم 12 من الاتفاقية مع بنك البركة، كما تجدر الإشارة إلى أن حصيلة صندوق الزكاة بشكل عام تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بحجم الزكاة الواجبة على الجزائريين ككل بالرغم من غياب إحصائيات رسمية تؤكد ذلك.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف قد قررت تجميد العمل بالقرض الحسن لمدة 05 سنوات، وذلك ابتداءً من سنة 2014، والذي سيقى ساري المفعول إلى غاية استرجاع الأموال المقروضة حسب تصريحات وزير الشؤون الدينية والأوقاف "محمد عيسى" سنة 2015³³، كما تقرر استرجاع أموال القروض الحسنة المودعة لدى بنك البركة الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2004 و 2014³⁴، حيث رأت الوزارة أنه وبرغم نجاح التجربة في بدايتها إلا أنه وبمرور الوقت أصبحت الأموال التي تمنح لا تسترد بنفس المقدار ولا بنفس السرعة التي تمنح بها.

6. خلاصة:

ما يمكننا قوله في الختام، أن المصارف الإسلامية تلعب دوراً هاماً في تمويل المشاريع المصغرة بما توفره من صيغ تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تطرح كبديل مناسب للقضاء على المشاكل التمويلية التي تواجه هذا النوع من المشاريع. كما وجدنا أن بنك البركة الجزائري يساهم بشكل نسبي في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر من خلال الاتفاقيات التي أبرمها بما يتيح تنمية هذا القطاع.

وعلى ضوء ما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعتبر المشاريع المصغرة من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظراً لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفيرها لمناصب الشغل وخلق الثروة؛
- تتعدى أهداف المصارف الإسلامية من تحقيق أهداف اقتصادية وتمويلية إلى أهداف تنمية واجتماعية، بالالتزام بالمبادئ الإسلامية في المعاملات المصرفية، وإشباع حاجات الأفراد المالية؛
- تعتبر صيغ التمويل الإسلامي من الوسائل المثلى لتوفير الاحتياجات التمويلية لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة في ظل مشاكلها التمويلية، بما يدعم ترسيخ ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري؛
- وإن كانت تجربة بنك البركة الجزائري غير كافية في هذا المجال لضآلة مساهمتها في تمويل هذه المشاريع إلا أنها تبقى متميزة في هذا المجال من حيث تنوع صيغها، واتساع نطاقها؛
- بالرغم من اهتمام بنك البركة الجزائري وحرصه على الإسهام في دعم وتطوير المشاريع المصغرة لما لهذا القطاع من طاقات إنتاجية وقدرات إبداعية وروح مبادرة اقتصادية إلا أن هذه المشاريع لاتزال تعاني الكثير من نقاط الضعف تحول دون استفادتها من الخدمات المصرفية التي يمكنه أن يقدمها لها، ومن ضمن هذه الثغرات عدم مصداقية وشفافية البيانات والقوائم المالية التي تقدمها هذه المشاريع للبنوك؛
- غياب التسيير المالي والإداري المنضبط في الكثير من هذه المشاريع وغيرها من الصعوبات.

وانطلاقاً من النتائج سابقة الذكر، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إدراج ملف العمل المصرفي الإسلامي ضمن ملف إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، لما باتت تلعبه المصارف الإسلامية من أهمية بالغة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية؛
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تنظيم وتطوير هذا النوع من المشاريع خاصة في تلك الدول التي تشهد تجارب رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية؛

- العمل على تحسيس وتعريف العملاء والمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف أنشطتهم بهذا النوع من التمويل باستعراض التجارب والنماذج الدولية في هذا المجال لاستخلاص نتائج تطبيق تلك النماذج والاستفادة منها في تنمية وتطوير التمويل الإسلامي في الجزائر؛
- يجب أن يعنى التمويل الإسلامي بأهمية بالغة بالمقارنة مع التمويل التقليدي، لذلك كان من الضروري التأكيد على إنشاء قانون خاص بالتمويل الإسلامي يشتمل على تعريف دقيق وواضح له؛
- القيام بعمليات إعلامية وإشهارية لتوعية الأفراد بأهمية المشاريع الصغيرة وبمداخل تمويلها خاصة فيما يتعلق بالتمويلات ذات الطابع الشرعي؛
- فتح المجال أمام مؤسسات مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية لاستقطاب مزيد من المدخرين والمستثمرين من أصحاب المشاريع الصغيرة الراضين للتعامل بالفوائد الربوية؛
- إنشاء هيئة مختصة بجمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة وكذا التجارب الخاصة بتمويلها على غرار تجربة بنك البركة الجزائري، بما يمكن من تشخيص وضعية ومسار عمل هذه المشاريع من جهة، والتمكن من إجراء تقييم شامل ودقيق حول تلك التجارب في التمويل من جهة أخرى.

7. الهوامش والإحالات:

- ¹ الأسرج حسين عبد المطلب، "مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون"، مجلة التعاون، 2013، أبريل، العدد 79، ص 92.
- ² خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص 11.
- ³ الجمهورية الجزائرية، قانون، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية رقم 77، 15 ديسمبر 2001، المادة رقم 07، ص 6.
- ⁴ جبار محفوظ، "المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999-2001"، مجلة العلوم الإنسانية، 2004، فيفري، العدد 05، ص 3.
- ⁵ شطوش هايل عبد المولى إبراهيم، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الأردن: دار الحامد، 2012، ص 76.
- ⁶ فرحان محمد عبد الحميد محمد، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير، ماجستير في المصارف الإسلامية، مصر: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، ص 22.
- ⁷ شطوش هايل عبد المولى إبراهيم، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: رؤية اقتصادية إسلامية، في: الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18-19 أبريل 2012، الجزائر: جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص 9.
- ⁸ بوغراة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين، "مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية، 2013، مارس، السنة 04، العدد 06، ص 12.
- ⁹ قشيدة صورا، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فيناليب، رسالة ماجستير، ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 38.
- ¹⁰ خنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، ج 2، ط 1، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2016، ص 319.
- ¹¹ الرفاعي فادي محمد، المصارف الإسلامية، ط 1، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2004، ص 17.
- ¹² فرحان محمد عبد الحميد محمد، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل، مرجع سابق، ص 61.

- ¹³ بوغرة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين، "مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سابق، ص13.
- ¹⁴ نفس المكان.
- ¹⁵ بن عمارة نوال، "التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 2012، السنة 5، العدد 5، ص50.
- ¹⁶ ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، ط1، الجزائر: مكتبة الريام، 2006، ص175.
- ¹⁷ العجلوني محمد محمود، البنوك الإسلامية، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012، ص274.
- ¹⁸ نفس المرجع، ص279.
- ¹⁹ نسيلي جهيدة، "دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الجديد، 2015، المجلد 1، العدد 12، ص346.
- ²⁰ سمحان حسين محمد، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2013، ص274.
- ²¹ الغزالي عبد الحميد، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا وإسلاميا مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية، ط2، القاهرة: دار النشر للجامعات، 2009، ص403.
- ²² ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص176.
- ²³ صاري علي، دغري فتح، واقعية وملاءمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة، في: الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية: الواقع والآفاق، 27-28-29 جوان 2013، تونس: جامعة صفاقس، ص6.
- ²⁴ ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة: مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مرجع سابق، ص244.
- ²⁵ التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر [على الخط]، الجزائر: بنك الجزائر، 2014، نوفمبر، متاح على: <http://www.bank-of-algeria.dz> (حمل بتاريخ 2017/04/20)، ص102.
- ²⁶ HIDEUR Nasser, **Financement shari'a compatible des entreprises: Quels enseignements?**, COFFIS Annual Seminar 3rd edition, Le financement des petites et moyennes entreprises, 06 février 2012, Paris: ASSAIF, 2012, p6.
- ²⁷ بوغرة بومدين، غربي ناصر صلاح الدين، "مدى توافق صيغ التمويل الإسلامي مع الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مرجع سابق، ص17.
- ²⁸ عمران عبد الحكيم، "تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2013، العدد 10، ص224.
- ²⁹ أنظر إلى:
- تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2014 [على الخط]، متاح على: <http://albaraka.com> (حمل بتاريخ 2017/04/20)، ص12.
- تقرير بنك البركة الجزائري لسنة 2012 [على الخط]، متاح على: <http://albaraka.com> (حمل بتاريخ 2017/04/20)، ص8.
- ³⁰ حاجي سمية، ساسي فطيمة، دور صندوق الزكاة الجزائري في تمويل المشاريع الصغيرة، في: الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15-16 نوفمبر 2011 [على الخط]، المسيلة: جامعة المسيلة، متاحة على: <http://iefpedia.com> (حملت بتاريخ 2017/04/21)، ص9.

³¹ مسدور فارس، مخاطر القرض الحسن من صندوق الزكاة وسبل تغطيتها، في: المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 أبريل 2007 [على الخط]، الأردن: جامعة الزيتونة، متاحة على: <<http://iefpedia.com>> (حملت بتاريخ 2017/04/21)، ص 7.

³² عمران عبد الحكيم، "تقييم تجربة البنوك التجارية في مجال التمويل البالغ الصغر بالتركيز على تجربة البنك الوطني للتنمية بمصر وتجارب بعض البنوك التجارية الجزائرية"، مرجع سابق، ص 225.

³³ موقع جريدة الخبر، استمرار تجسيد القرض الحسن لخمس سنوات أخرى [على الخط]، متاحة على: <<http://www.elkhabar.com>> (أطلع عليه بتاريخ 2017/04/21).

³⁴ موقع جزائرس، تجسيد القرض الحسن واسترجاع الأموال من بنك البركة: في انتظار إنشاء مؤسسة مستقلة تُعنى بجمع وصرف الزكاة [على الخط]، متاح على: <<http://www.djazairess.com>> (أطلع عليه بتاريخ 2017/04/21).